كتاب الهبة

وقال ابو يوسف يجوز مطلقا وقال زفر لا يجوز مطلقا والله اعلم

لما فرغ عن البيع الذي هو تمليك عين بعوض وما يتبعه من الشفعة شرع في الهبة التي هي تمليك عين بلا عوض فقال هي لغة تبرع وتفضل بما ينفع الموهوب له مطلقا قال الله تعالى فهب لي من لدنك وليا وقال تعالى يهب لمن يشاء اناثا ويهب لمن يشاء الذكور وشرعا تمليك عين بلا عوض اي بلا شرط عوض لان عدم العوض شرط فيه لينتقض بالهبة بشرط العوض فتدبر وتصح بايجاب كوهبت فانه صريح فيها وتحلت ايضا كذلك يقابل بمثله كذا اي اعطاه اياه بطيب نفسه بلا عوض واعطيتك واطعمتك هذا الطعام فاقبضه قال صاحب الهداية الاطعام اذا اضيف الى ما يطعم عينه يراد به تمليك العين بخلافه اذا قال اطعمتك هذه الارض حيث تكون عارية لانه تعذر اطعام عينها وقال صاحب المحيط اضافة الطعام الى ما يطعم عينه يحتمل التمليك والاباحة فاذا احتمل الامرين فاذا قال اقبضه دل ذلك على ان المراد التمليك وان لم يذكر ههنا قوله فاقبضه وجعلت هذا لك فانه الام للتمليك واعمر تك لقوله صلعم من اعمر عمرى فهو للمعمر له ولورثته من بعده وسيأتي تمام بيانه وجعلته لك عمرى وحملتك على هذه الدابة ولم ينو اي نوى بالحمل الهبة لانه ليس بصريح فيها فيحتاج الى النية لانه قد يراد به الهبة يقال احمل الامير فلانا على الفرس يراد به التمليك وكسوته يعني هذا الثوب فان الكسوة يراد بها التمليك قال تعالى او كسوتهم وداري لك هبة او خبر هبة نصب على الحال من ضمير الظرف والام في لك للتمليك تسكنها هذا لا ينافي الهبة بل تنبيه على المقصود بمنزلة قوله هذا الطعام لك تاكله وهذا الثوب لك تلبسه لا في داري لك هبة سكني فانه قوله سكني تمييز فيكون تفسيرا لما قبله فتكون عارية لا هبة او عكسه وهو داري لك سكني هبة فانه معناه داري لك بطريق السكني حال كونه السكني

هبة

هبة فتكون عارية لا هبة او داري لك عملي بسكني فانه تفسير لما قبله فتكون عارية لا هبة او داري لك سكني صدقة اي بطريق السكني حال كونه السكني صدقة او داري لك صدقة عارية اي حال كونها صدقة بطريق العارية فعارية تمييز فيهم منه المفعول او داري لك عارية هبة اي بطريق العارية حال كونه منافعها هبة لك فانه هذه العبارات تدل على العارية لا الهبة وقبوله عطف على ايجاب فانها كالبيع لا تصح الا بالايجاب والقبول وتتم عطف على تصح بالقبض قال الامام هيد الذين ركن الهبة الايجاب في حق الواهب لانه تبرع فيتم من جهته المتبرع انما في حق الموهوب له فلا تتم الا بالقبول ثم لا ينفذ ملكه فيه الا بالقبض الكامل المكمل في الموهوب فالقبض الكامل في المنقول ما ينا سبه وفي العقار ما يناسبه فقبض مفتاح الدار قبض لها والقبض الكامل فيما يحتمل القسمة بالقسمة حتى يقع القبض على الموهوب بالاصالة من غير ان يكون بتبعيته قبض الكل وفيما لا يحتمل القسمة بتبعية الكل والموصلية شاغلا كملك الواهب مشغولا به فتتم تفريع على قوله وتتم بالقبض الكامل بالقبض في مجلس اي مجلس الهبة باذنه اي الواهب وبعده اي بعد المجلس باذنه ولو نهاه اي نهى الواهب الموهوب له عن القبض لم يصح القبض مطلقا اي في المجلس وبعده اذ لا عبرة للدلالة بمقابلة التصريح في مجرز تعلق بقوله تتم بالقبض والمراد به ان يكون ممنوعا عن ملك الواهب وحقه واحترز عن هبة الثمر على النخل ونحوه كما سيأتي مقسوم اي تتعلق به القسمة ولم يبق مشاعا ومشاع لا يقسم اي ليس من شانه ان يقسم بمعنى انه لا يبقى منتفعا به بعد القسمة اصلا كعبد واحد ودابة واحدة او لا يبقى منتفعا به بعد القسمة من جنس الانتفاع الذي كان قبل القسمة كالبيت الصغير والحمام الصغير والثوب الصغير اي اتم بالقبض فيما يشاع

Copyright © King Saud University